مركز سوث24 للأخبار والدراسات

الخطـاب الذي خــذل الحــرب

سرديات متضاربة في مواجهة الجماعة الحوثية

دراسة تحليلية

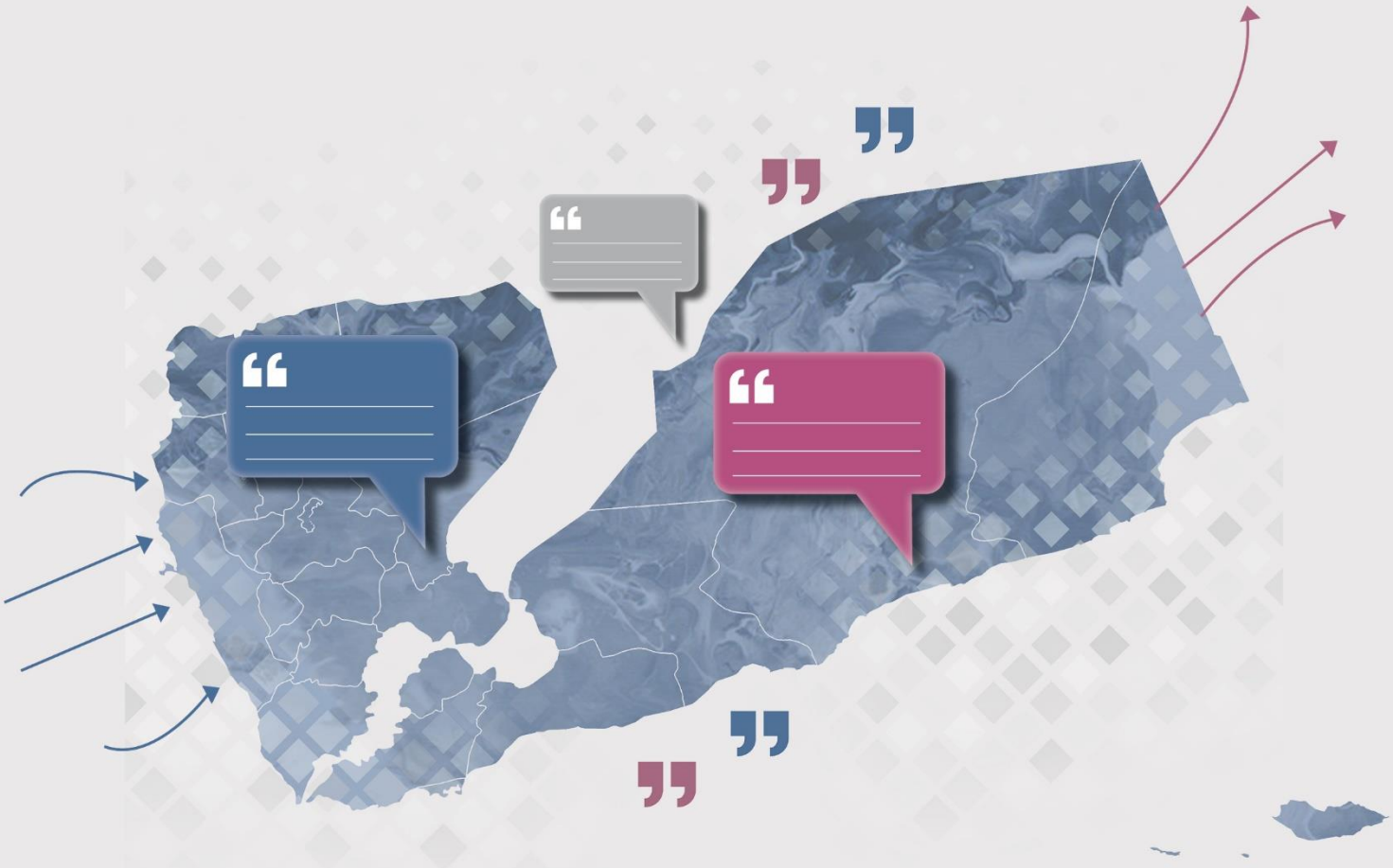

مبارك عامر بن حاجب

ماجستيرلغويات تطبيقية (تحليل الخطاب الإعلامي)

الخطاب الذي خذل الحرب: سرديات متضاربة في مواجهة الجماعة الحوثية

مبارك عامر بن حاجب

ماجستير لغويات تطبيقية (تحليل الخطاب الإعلامي)

محتوى الدراسة

ملخص تنفيذي ***4***

مقدمة ***5***

أهمية ومنهجية الدراسة *5*

الجزء الأول: الخطاب السياسي اليمني وتحولاته ***7***

اتفاق السلم والشراكة 7

عاصفة الحزم وتحرير عدن 9

إعلان عدن التاريخي 11

هدنة الحديدة 13

مجلس القيادة الرئاسي 14

خلافات داخلية 16

إعلان دستوري في الجنوب 18

الجزء الثاني: محاور وزوايا الخطاب السياسي اليمني ***22***

1) التهدئة مع الحوثي *22*

2) استعادة الدولة *23*

3) الوحدة اليمنية *24*

4) مشاريع خاصة *26*

الاستنتاجات ***27***

التوصيات ***28***

ملخص تنفيذي

تضع هذه الدراسة التحليلية سرديات الخطاب السياسي اليمني المرتبط بالقوى والمكونات المناهضة للجماعة الحوثية موضع النقد والتحليل، بهدف التعرف على مكامن قوة وضعف هذا الخطاب، في ضل إخفاق الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، في تحرير العاصمة اليمنية واستعادة الدولة من هيمنة جماعة تعتبرها الحكومة مليشيا متمردة.

وخلصت الدراسة أن تعدد انعطافات وزوايا خطاب الحكومة اليمنية الشرعية جاء وفقاً لتعدد أجندات مكوناتها، الذي لعب دوراً محورياً في إضعاف هذا الخطاب وفشله في إقناع الشعب اليمني الواقع تحت سيطرة الجماعة الحوثية، للالتفاف حول هذه الحكومة.

مقدمة

لا شك أن فشل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في تحرير محافظات الجمهورية اليمنية كافة من قبضة الجماعة الحوثية أثار تساؤلات كثيرة تستدعي إجابات مقنعة تبرر هذا الإخفاق، لا سيما في ظل الدعم السياسي والعسكري والمادي والإعلامي الكبير الذي قدمته دول التحالف العربي، كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، منذ عام 2015.

غير أن تعدد مكونات الحكومة اليمنية الفاعلة في المشهدين السياسي والعسكري يجعل من تشعب الخطاب اليمني المناوئ للجماعة الحوثية وعدم تماسك سرديته عائقاً حقيقياً في هذه المعركة، خصوصاً في ظل التباينات الحادة بين أجندات مكونات الحكومة اليمنية، التي تطورت إلى صراع مسلح في بعض الأحيان.

وفي هذا السياق، عمدت هذه الدراسة إلى تفكيك خطاب الحكومة اليمنية وما واكبه من تناول إعلامي محلي وعربي في هذا الشأن، بغرض فهم محتوى خطاب الحكومة ومضمونه، والتعرف على انعطافاته وزواياه خلال الأعوام الأحد عشر من عمر الحرب الأهلية بين الحكومة والجماعة الحوثية، التي لم تتوقف رسمياً حتى الآن.

وانطلاقاً من هذا الهدف، قُسّمت الدراسة إلى جزأين أساسيين؛ يتناول الجزء الأول تحولات خطاب القوى السياسية اليمنية المناهضة للجماعة الحوثية خلال مراحل مختلفة من الأزمة اليمنية، بينما يناقش الجزء الثاني زوايا ومحاور خطاب الحكومة اليمنية ضمن هذه الانعطافات والتحولات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات المهمة، منها أن زاوية «التهدئة» مع الجماعة الحوثية، التي يرتكز عليها خطاب الحكومة اليمنية، أدت إلى إضعاف هذا الخطاب وفقدانه المصداقية بشأن جدية صراعه مع الجماعة. كما كشفت الدراسة عن البعد البراغماتي في الخطاب الإعلامي لحزب التجمع اليمني للإصلاح في تقاطعه مع الجماعة الحوثية، في مقابل تحامله المفرط على المجلس الانتقالي الجنوبي، شريكه في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً.

كما توصلت الدراسة إلى أن إعلان تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي في مايو 2017 أربك خطاب القوى التقليدية في الحكومة اليمنية بشكل كبير، ما جعل هذا الخطاب يسلك مساراً منحرفاً عن هدف تحرير العاصمة اليمنية صنعاء واستعادة مركز الدولة اليمنية، بالإضافة إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة الأخرى.

أهمية ومنهجية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم معالجة تحليلية لتحولات الخطاب السياسي اليمني المناهض للجماعة الحوثية وزوايا تشكله، مستندة إلى مصادر سياسية وإعلامية يمنية وعربية، رسمية وغير رسمية.

وتنبع هذه الأهمية من طبيعة تعقيدات المشهد ذاته، إذ إن الفشل الواضح للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في تحرير العاصمة اليمنية صنعاء واستعادة الدولة اليمنية من قبضة الجماعة الحوثية بشكل كامل، بالرغم من الدعم غير المسبوق الذي حظيت به، يطرح تساؤلات جوهرية عن أسباب هذا الإخفاق. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تحليل الخطاب الرسمي للحكومة اليمنية والقوى السياسية المنضوية تحت مظلتها، بوصفه مدخلاً كاشفاً لفهم الأسباب الحقيقية لهذا التقاعس والفشل، وما يعتري هذا الخطاب من تناقضات وانحرافات تقوض فرص تحقيق الأهداف المعلنة في مواجهة الجماعة الحوثية.

لجأت الدراسة إلى منهجية تحليل الخطاب النقدي (Critical Discourse Analysis) لتحليل خطاب الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والخطاب الداعم لها، وتبيين انعطافات هذا الخطاب وزواياه، والكشف عن أسباب إخفاق الحكومة اليمنية في التصدي للجماعة الحوثية بشكل فاعل.

الجزء الأول: الخطاب السياسي اليمني وتحولاته

مَرّ الخطاب السياسي اليمني المناهض للجماعة الحوثية بعدد من الانعطافات والتحولات الجوهرية في مسار مواجهة جهود الجماعة للسيطرة الكاملة على جغرافيا الجمهورية اليمنية. ويُعدّ التوقيع على اتفاق السلم والشراكة أول تفاهم سياسي وعسكري جاد بين الحكومة اليمنية والجماعة الحوثية بحضور أممي، مروراً بانعطافة عاصفة الحزم وتحرير مدينة عدن، بالإضافة إلى إعلان عدن التاريخي، وهدنة الحديدة أو «اتفاق ستوكهولم»، وتأسيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، وانتهاءً بالإعلان الدستوري في الجنوب.

اتفاق السلم والشراكة

في 21 سبتمبر 2014، استولت الجماعة الحوثية على مقر الحكومة اليمنية في العاصمة صنعاء، بعد مصادمات مع القوات الحكومية استمرت أياماً وأسفرت عن سقوط قتلى. وفي سياق هذه التطورات الميدانية، وقّع الفرقاء السياسيون في اليمن، وفي مقدمتهم الحوثيون، «اتفاق السلم والشراكة» برعاية الأمم المتحدة، وهو اتفاق قام على أساس التسريع في تنفيذ مخرجات «مؤتمر الحوار الوطني» في البلاد.[1]

ونص الاتفاق على أن يجري الرئيس اليمني حينها، عبدربه منصور هادي، محادثات مع الأطراف اليمنية من أجل تشكيل حكومة كفاءات تشمل الطيف السياسي اليمني، في غضون شهر من توقيع الاتفاق.[2]

وفي كلمته تعقيباً على التوقيع، قال الرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي: «لقد توصلنا إلى اتفاقية تمكّننا من تجاوز هذه المحنة التي كادت أن تعصف بالوطن وأحلام أبنائه، وغلّبنا لغة الحكمة والتعقل والمضي قدماً في بناء اليمن الجديد؛ يمن الجمهورية والوحدة والديمقراطية والحوار الوطني، يمن التعايش والسلام والمواطنة المتساوية، يمن الحرية والكرامة والعيش الكريم، اليمن الذي نحلم به جميعاً، والقائم على العدل وسيادة القانون».[3]

لكن هذا الخطاب التفاؤلي تلاشى مع عواصف الأحداث المتصاعدة بين الأطراف اليمنية المتصارعة، ولم يتحقق منه شيء يُذكر بعد مرور أكثر من أحد عشر عاماً على إلقائه، إذ سقط الاتفاق، وسيطر الحوثيون، بوصفهم سلطة أمر واقع، على معظم المحافظات الشمالية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وازدادت الأزمة اليمنية تعقيداً.

---

1 اليمن: تسلسل زمني لتصاعد الأحداث وصولا إلى "عاصفة الحزم"، 27 مارس 2015، BBC NEWS عربي.

2 المصدر السابق.

3 كلمة الرئيس هادي عقب التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية والسياسية، 21 سبتمبر 2014، موقع يوتيوب.

وكان هناك من ينظر إلى اتفاق السلم والشراكة وملحقه الأمني «بإيجابية كبيرة»، ويعدّه تصحيحاً للأخطاء الاستراتيجية التي حدثت خلال الفترة الانتقالية، وأنه بهذا الاتفاق جرى «إلزام» الجميع، بمن فيهم الحوثيون، بتنفيذ بنود مخرجات الحوار الوطني.[4]

وفي حين طغى التشاؤم على خطاب بعض الفرقاء اليمنيين تجاه التزام الحوثيين بهذا الاتفاق، أفرط بعضهم الآخر في التفاؤل، معتقدين أن «ملامح الدولة المدنية» بدأت تظهر من خلاله. ويعزو المشككون في نوايا الجماعة الحوثية بشأن المشاركة في بناء مستقبل بتلك الصورة الإيجابية موقفهم إلى كونها «جماعة دينية ثيوقراطية» لا تؤمن بالدولة المدنية الحديثة.[5]

وكان لحزب الإصلاح موقف مستغرب بعد سقوط العاصمة اليمنية صنعاء بيد الجماعة الحوثية وتوقيع اتفاق السلم والشراكة، إذ صرّح في أول بيان له: «جاء اتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقه الأمني والعسكري، الذي وقّعته كافة المكونات السياسية، ليؤكد التسامح والتعايش والتشارك بين اليمنيين جميعاً، ونبذ العنف ونهج القوة في العمل السياسي، ونزع السلاح الثقيل والمتوسط من الأفراد والجماعات». وتضمن البيان «تقدير» الحزب «لعدد من القيادات السياسية لمكون الحوثيين» على ما عدّه الحزب «جهوداً» بذلوها لاحتواء الأزمة و«معالجة العديد من الانتهاكات» التي مورست بحق الحزب، وفقاً للبيان.[6]

ويأتي هذا الخطاب التصالحي لحزب التجمع اليمني للإصلاح في إطار رغبة خاصة لدى الحزب في استثمار اتفاق السلم والشراكة والتهدئة، ونشدان السلام مع الجماعة الحوثية بصورة منفردة، كما يبدو، خصوصاً بعد زيارة قيادات إصلاحية إلى محافظة صعدة، معقل الحوثيين، ولقائها زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي، والاتفاق على إنهاء المعارك والتنسيق لحل الخلافات بين الطرفين. كما نتج عن هذا الاجتماع توافق على استمرار التواصل بين الحزب والحوثيين لبناء الثقة وتعزيز التعايش المشترك، وفق ما أعلنته مصادر من داخل الحزب نفسه.[7]

4 رياض ياسين عضو الهيئة الوطنية للمراقبة على مخرجات الحوار الوطني، حديث الثورة | ما بعد توقيع الحوثي للملحق الأمني لاتفاق السلم والشراكة؟، 27 سبتمبر 2014، قناة الجزيرة.

5 محمد جميح، الكاتب والباحث السياسي، المصدر السابق.

6 المصدر السابق.

7 اتفاق مفاجئ بين الحوثيين وحزب الإصلاح الإسلامي.. لإنهاء المعارك، 29 نوفمبر 2014، صحيفة الشرق الاوسط.

صورة (1): مندوب الحوثي يوقع على اتفاق السلم والشراكة بدار الرئاسة بصنعاء بحضور الرئيس هادي والمندوب الاممي جمال بن عمر (يمن برس)

عاصفة الحزم وتحرير عدن

في إطار دعم الحكومة اليمنية الرسمية، أعلنت خمس دول خليجية، ليلة 25 مارس 2015، أنها «قررت الاستجابة لطلب فخامة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، لحماية اليمن وشعبه العزيز من عدوان المليشيات الحوثية، التي كانت ولا تزال أداة في يد قوى خارجية لم تكف عن العبث بأمن اليمن الشقيق واستقراره».[8]

جاء هذا البيان مصاحباً لتوجيه الملك سلمان بن عبدالعزيز ببدء عملية عسكرية تحت مسمى «عاصفة الحزم»، فجر 26 مارس 2015. وبدأت العملية بغارات جوية على مواقع تسيطر عليها الجماعة الحوثية في صنعاء، ضمن تحالف عربي خليجي لحماية الشرعية في اليمن.[9]

أُطلقت عاصفة الحزم، وفقاً لصحيفة الشرق الأوسط الموالية للحكومة السعودية، «تلبية لنداء الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي لحماية البلاد من المتمردين الحوثيين الذين أصبحوا على وشك الاستيلاء على مدينة عدن».[10] وربما طلب الرئيس اليمني من القادة الخليجيين التدخل شفهياً، بعيداً عن وسائل الإعلام، إذ لا يوجد خطاب متلفز أو مكتوب للرئيس اليمني، منشور على المنصات الإعلامية التقليدية أو غير التقليدية، يطلق فيه هذا النداء.

وبحسب مصادر صحيفة الشرق الأوسط بهذا الخصوص، «فإن الأمير محمد بن سلمان، وزير الدفاع السعودي حينها، حذر أحمد علي صالح، النجل الأكبر للرئيس السابق علي عبدالله صالح، من التقدم نحو عدن».[11] وعملياً، وُصف

8 انطلاق «عاصفة الحزم» الخليجية لإنقاذ اليمن، 26 مارس 2015، صحيفة الشرق الاوسط.

9 المصدر السابق.

10 المصدر السابق.

11 المصدر السابق.

الحوثيون بأنهم لم يكونوا أكثر من «حصان طروادة» حينها، يقف خلفهم الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح، وفرق الجيش التي تدين له بالولاء، كالحرس الجمهوري والقوات الخاصة التي كانت تسيطر عليها عائلته وقبيلته سنحان إلى حد كبير.[12]

وبعد سيطرة المقاومة الجنوبية بدعم ميداني إماراتي، وأفراد من المنطقة العسكرية الرابعة على مطار عدن الدولي، في 14 يوليو 2015، في إطار عملية «السهم الذهبي» لتحرير مدينة عدن، وبإسناد بحري وجوي من قوات التحالف العربي، صرّح العقيد عبدالله الصبيحي، قائلاً: «ربما يتطور الهجوم إلى عدن والمعلا والتواهي، بإذن الله، وبعون الشباب الأبطال المقاتلين والمناضلين الأشاوس».[13]

وقد أدى الشباب المتطوع من أبناء عدن دوراً محورياً في معركة تحرير المدينة، بالرغم من خلفياتهم المدنية و مشاركتهم في عمليات قتالية للمرة الأولى.[14] وفي 22 يوليو 2015، أُعلن عن استعادة السيطرة الكاملة على مدينة عدن.[15]

في الواقع، تُعد أحداث عام 2015 من أهم المنعطفات السياسية والعسكرية في تاريخ اليمن الحديث. فبعد توقيع اليمنيين اتفاق «السلم والشراكة» بأشهر قليلة، اقتحم الحوثيون القصر الرئاسي في صنعاء، في يناير 2015، وفرضوا الإقامة الجبرية على الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، الذي فر بعد ذلك إلى عدن، جنوب البلاد. وفي الأشهر الأولى من عام 2015، حلّ الحوثيون البرلمان اليمني ومؤسسات الدولة اليمنية، وأعلنوا «الإعلان الدستوري»، وشكلوا «لجنة ثورية عليا» لإدارة شؤون البلاد، برئاسة محمد علي الحوثي. وبعد ذلك، توالى سقوط عدد من المحافظات اليمنية بيد الحوثيين، إثر تمددهم جنوباً، بما في ذلك بعض أجزاء مدينة عدن. [16]

سياسياً، خلص الخطاب اليمني المناهض للجماعة الحوثية إلى أن الشعب اليمني عاش جملة من الأحداث المتسارعة والمتغيرة في عام 2015، التي تطلبت ليس فقط «إعادة صياغة رهانات الدولة الوطنية» التي قامت منذ 26 سبتمبر 1962، ودولة الوحدة اليمنية عام 1990،[17] بل ضرورة «إعادة التوافقات» بين المكونات اليمنية على «المستويين الوطني والمذهبي».[18]

12 "عاصفة الحزم" جاءت استجابة لنداء الرئيس هادي، 27 مارس 2015، قناة الجزيرة .

13 المقاومة الشعبية تسيطر على مطار عدن، 15 يوليو 2015، قناة الجزيرة.

14 المصدر السابق.

15 مايكل نايتس وأليكس الميدا، 2015، "الجهود الحربية السعودية –الإماراتية في اليمن (الجزء الأول): عملية "السهم الذهبي" في عدن مثالاً"، معهد واشنطن.

16 الواقع العربي–اليمن في 2015: انقلاب وحرب، 30 ديسمبر 2015، قناة الجزيرة.

17 د. عبدالباقي شمسان استاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة صنعاء، المصدر السابق.

18 د. عبدالباقي شمسان استاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة صنعاء، المصدر السابق.

وفي المسار العسكري، وصف هذا الخطاب الجيش اليمني بأنه «جيش مختل التوازن»، و«لا ينفذ المهام الوطنية»، ولا «يحمي الحقوق الدستورية للمواطن». وأكد هذا الخطاب ضرورة بناء جيش يمني جديد ذي «عقيدة قتالية»، تصبح فيه المقاومة الشعبية «رافداً قوياً».[19]

صورة (2): الشهيد علي ناصر هادي الملقب بشيخ شهداء المقاومة الجنوبية. (موقع قناة عدن المستقلة)

إعلان عدن التاريخي

«أحييكم تحية الأبطال، وأضع على رؤوسكم قبلات الوفاء والعرفان، وأنتم تنقشون بأقدامكم على تراب أرض الجنوب، من أقصاه إلى أقصاه، ملامح مرحلة السيطرة على الأرض، هذه المرحلة التي سنخوضها معاً، وننتصر فيها مثلما انتصرنا في معارك الشرف والبطولات».[20] وردت هذه الكلمات ضمن خطاب جماهيري سُمّي بـ«إعلان عدن التاريخي»، وجّهه اللواء عيدروس قاسم الزبيدي، محافظ عدن حينها، إلى حشود ضخمة في مدينة عدن، جنوب اليمن، في 4 مايو 2017.[21] وجاء هذا الخطاب نتيجة حتمية لعدد من المتغيرات العميقة التي شهدتها الساحة السياسية والعسكرية اليمنية، خصوصاً بعد تحرير محافظات الجنوب، ومدينة عدن بشكل أساسي.

19 العميد محمد جواس الخبير العسكري والاستراتيجي، المصدر السابق.

20 كلمة اللواء الزبيدي في مليونية إعلان عدن التاريخي، 4 مايو 2017، موقع المجلس الانتقالي الجنوبي.

21 المصدر السابق.

واعتبر خطاب القوى الجنوبية أن إعلان عدن التاريخي يدشّن مرحلة مفصلية في تاريخ الجنوب، جرى بموجبه «تفويض» اللواء الزبيدي بـ«إنشاء كيان سياسي واحد ينقل معاناة شعب الجنوب وقضيته، ويعمل على استعادة دولة الجنوب بحدود ما قبل عام 1990».[22] وبعد أسبوع فقط من إعلان عدن التاريخي، أعلن الزبيدي تأسيس هيئة رئاسة «المجلس الانتقالي الجنوبي»، ممثلاً لـ«القضية الجنوبية»، بحسب هذا الخطاب.[23]

لا شك أن هذا الخطاب يُعد ثمرة لسيطرة الجنوبيين عسكرياً على معظم محافظات الجنوب، التي لعب الجنوبيون، أصحاب الأرض، الدور الأهم في تحريرها من قوات صالح والحوثيين، بإسناد من التحالف العربي، في الوقت الذي تسارع فيه سباق أجندات القوى اليمنية للسيطرة على المحافظات المحررة.

وقد رفضت الرئاسة اليمنية تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي، بعد لقاء الرئيس عبدربه منصور هادي بنائبه علي محسن الأحمر ورئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر. وأدانت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً هذه الخطوة من قِبَل الجنوبيين، في بيان أصدرته في 12 مايو 2017، قالت فيه: «إن الكيان السياسي الذي أعلنته قوى جنوبية الخميس الماضي يعمق هوة الانقسامات ولا يحقق الصالح العام لليمن كدولة واحدة».[24] فيما وصف بعض المسؤولين المحسوبين على الحكومة اليمنية المجلس الانتقالي بأنه «وُلد ميتاً»، في محاولة لتقويض شرعيته الشعبية والتشكيك في قدرته على تمثيل القضية الجنوبية.[25]

ولم تُحل الخلافات بين الجنوبيين في المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، بل ازدادت الهوة بين الطرفين، حتى بعد التوقيع على «اتفاق الرياض» في نوفمبر 2019، وإشراك المجلس الانتقالي الجنوبي في مجلس القيادة الرئاسي، كما سنرى لاحقاً.[26]

22 إعلان عدن التاريخي وتأسيس المجلس الانتقالي.. تحول في مسار قضية شعب الجنوب، 08 مايو 2024، موقع المجلس الانتقالي الجنوبي.

23 المصدر السابق.

24 الرئاسة اليمنية ترفض تشكيل "المجلس الانتقالي الجنوبي"، 12 مايو 2017، BBC NEWS عربي.

25 "م. أحمد الميسري . وزير الزراعة والري: المجلس الانتقالي ولد ميتا وهو لعنة في صفحة القضية الجنوبية" ، 13 مايو 2017، قناة بلقيس

26 الحرب في اليمن: تسلسل زمني منذ بداية الصراع وصولاً إلى مباحثات سعودية حوثية، 11 أبريل 2023، BBC NEWS عربي.

صورة (3): إعلان عدن التاريخي ضمن فعالية جماهيرية في مدينة عدن في مايو 2017 (صحيفة 4 مايو).

هدنة الحديدة

زمنياً، تقترب «هدنة الحديدة» من «إعلان عدن التاريخي». ففي يناير 2017، نفّذت وحدات من الجيش والمقاومة الجنوبية عملية «الرمح الذهبي» العسكرية لتحرير مدن الساحل الغربي المطلة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، في محاولة لاستعادة مدينة الحديدة، حيث لعب المقاتلون الجنوبيون (ألوية العمالقة) دوراً محورياً في هذه العملية، انطلاقاً من مدينة عدن.[27]

لكن في ديسمبر 2018، بدأت محادثات سلام برعاية الأمم المتحدة بين الحوثيين والحكومة الشرعية في العاصمة السويدية ستوكهولم، وأسفرت عن اتفاق لوقف إطلاق النار في مدينة الحديدة بين الطرفين.[28] وفي المؤتمر الصحفي على هامش توقيع الاتفاق، قال خالد اليماني، وزير الخارجية اليمني آنذاك ورئيس وفد الحكومة الشرعية في مفاوضات ستوكهولم، إن «هذا الانقلاب قَبِل أخيراً بالانسحاب من مدينة الحديدة. ستعود مدينة الحديدة إلى السلطات الشرعية عبر مؤسسات الدولة القائمة فيها، وهذا يُعد إنجازاً».[29]

ووصف اليماني هذا الاتفاق بأنه «مهم جداً»، على اعتبار أنه الاتفاق الوحيد الذي جرى «التوافق» عليه خلال السنوات الأربع الماضية من عمر الصراع مع الجماعة الحوثية.[30] والغريب أن اليماني أعرب عن عدم ثقته في تنفيذ اتفاق

27 المصدر السابق.

28 المصدر السابق.

29 خالد اليماني: "مدينة الحديدة ستعود إلى السلطات الشرعية"، 13 ديسمبر 2018، فرانس24.

30 المصدر السابق.

ستوكهولم، بقوله إن الحكومة اليمنية الشرعية وقّعت «أكثر من خمسة وسبعين اتفاقاً» منذ بدء الحرب مع الحوثيين، ولم تنفذ الجماعة اتفاقاً واحداً منها.[31]

وعليه، ففي حين أن القوات الموالية للحكومة اليمنية انسحبت فعلياً من مواقعها في مدينة الحديدة، أبقت الجماعة الحوثية على سيطرتها الميدانية، واكتفت بإجراءات تمثلت في تبديل الزي العسكري وإحلال قوات موالية لها محل قواتها السابقة.[32]

صورة (4): التوقيع على اتفاق ستوكهولم في السويد في 13 ديسمبر 2018 (وكالة شينخوا الصينية)

مجلس القيادة الرئاسي

بعد نحو سنتين ونصف من توقيع اتفاق الرياض بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية، تنازل الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في 7 أبريل 2022، عن السلطة في اليمن لصالح مجلس القيادة الرئاسي اليمني، برئاسة الدكتور رشاد العليمي وعضوية سبعة أعضاء آخرين، عقب مشاورات يمنية–يمنية، عُقدت في العاصمة السعودية الرياض.[33] واستهل العليمي خطابه الإعلامي الأول، بعد مرور عدة أشهر من إعلان نقل السلطة، بالحديث عن هدنة غير معلنة بين الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والجماعة الحوثية. وأكد العليمي أن مجلس القيادة الرئاسي «جدد» الهدنة القائمة

31 المصدر السابق.

32 انسحاب الحديدة: لغز لن يصمد طويلاً، 26 نوفمبر 2021، مركز سوث24 للأخبار والدراسات.

33 اليمن: صدور إعلان رئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، 07 أبريل 2022، صحيفة عكاظ .

«من طرف الحكومة الشرعية» فقط، بهدف «رفع المعاناة» عن الشعب اليمني الواقع تحت سلطة الجماعة الحوثية بشكل خاص.[34]

وفي لقائه الحواري مع قناة العربية، وصف العليمي الهدنة مع الحوثيين بأنها «هشة»، وأن الحوثيين لم يلتزموا بها، موضحاً أن الحكومة اليمنية الشرعية «تحملت» انتهاكات الجماعة الحوثية لهذه الهدنة، على «أمل» أن تفضي إلى مشاورات تؤسس للسلام والاستقرار في البلاد. وبرر العليمي «التنازلات» التي قدمها مجلس القيادة الرئاسي للجماعة الحوثية بأنها تهدف إلى إسقاط حجج كل من يحمّل المجلس مسؤولية استمرار معاناة المدنيين في مناطق سيطرة الحوثيين، بالإضافة إلى رغبة المجلس في «فضح دعاوى» هذه الجماعة أمام المجتمع الدولي والداخل اليمني، وإثبات عدم صحة ما تدعيه من مظالم تعرضت لها.[35]

ووصف محلل سياسي سعودي مجلس القيادة الرئاسي اليمني بأنه «يعيش في حالة عجز»، بعد ثمانية أشهر من إعلانه، وأن المجلس ترك «فراغاً قاتلاً في السلطة» بمكوثه في العاصمة السعودية الرياض وعدم عمله من داخل البلاد.[36] كما وصف خطاب قناة بلقيس الفضائية اليمنية، التي تترأس مجلس إدارتها الناشطة توكل كرمان، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، والعضوة في حزب الإصلاح، ذلك قبل أن يتم تجميد عضويتها من قبل الأخير نتيجة مواقفها المناهضة للتحالف. ،[37] مجلس القيادة الرئاسي اليمني بأنه «رمزاً للتخبط الإداري والخلل السياسي»، بعد أن «حوّل السلطة إلى عملية فوضى معقدة»، بعد ثلاثة أعوام من تشكيله.[38]

في المقابل، أوضح خطاب اللواء عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي وأحد أعضاء مجلس القيادة الرئاسي والأكثر نفوذاً في المحافظات الجنوبية بشكل خاص، أن أعضاء المجلس الثمانية «وقّعوا» و«صادقوا» على «استراتيجية الردع الشامل ضد الحوثي» بمحاورها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وأوضح أن هذه الاستراتيجية تعتمد أساساً على «العامل الداخلي»، الذي يمثله مجلس القيادة الرئاسي، والعامل العربي، الذي يمثله «التحالف العربي»، و«العامل الدولي»، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.[39] وأكد خطاب الزبيدي أن استراتيجية «ردع الحوثي» وإخراجه من المشهد بشكل كامل «بحاجة إلى تنسيق» مع مختلف الأطراف.[40]

34 مقابلة خاصة مع رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، 19 ديسمبر 2022، قناة العربية.
35 المصدر السابق.
36 الإعلامي السعودي خالد مدخلي، المصدر السابق.
37 رئيس مجلس إدارة قناة بلقيس توكل كرمان: اخترنا الانحياز لليمن ودفعنا الأثمان خلال 10 سنوات وسنستمر، 11 مايو 2025، بلقيس نت.
38 المساء اليمني | مجلس القيادة بلا لائحة منظمة.. 3 سنوات من الفشل والفوضى والصراعات، 17 فبراير 2025، قناة بلقيس الفضائية.
39 مقابلة خاصة لسكاي نيوز عربية مع نائب رئيس مجلس القيادة في اليمن عيدروس الزبيدي، 22 يناير 2025، سكاي نيوز عربية.
40 المصدر السابق.

خلافات داخلية

يكشف تتبع خطاب القوى اليمنية المناهضة للجماعة الحوثية غياب استراتيجية موحدة تدعم ردع الجماعة في اليمن؛ فـ«طبيعة المجلس غير التشاركية وغير المنسجمة»، كما يراها خطاب قوى يمنية محسوبة على حزب التجمع اليمني للإصلاح، تعكس صراع الأجندات داخل المجلس، إذ إن لكل طرف فيه «أدبيات» خاصة يتكئ عليها في عمله.[41]

والملاحظ أن الخطاب الإعلامي للقوى الإسلامية في مجلس القيادة الرئاسي يتبنى نبرة أكثر حدة تجاه المجلس الانتقالي الجنوبي وقياداته في المجلس الرئاسي، ولا سيما عيدروس الزبيدي،[42] معللاً ذلك بتبني قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي «مشروع استعادة الدولة الجنوبية»، وأداء هذه القيادات الجنوبية دور «المعطل» لمهام مجلس القيادة الرئاسي. كما يشير هذا الخطاب إلى توجه طرف آخر في مجلس القيادة الرئاسي نحو العمل على «استعادة سلطة سابقة»،[43] ويقصد بذلك ممثلي المؤتمر الشعبي العام في المجلس الرئاسي.

وبالرغم من استمرار الخلافات البينية بين أعضاء مجلس القيادة الرئاسي اليمني، وهشاشة بنية المجلس بوصفه إطاراً جامعاً للفرقاء السياسيين، فإن قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي ترى أن المجلس الرئاسي لم يُنشأ إلا لهدف رئيسي، هو توحيد جهود «محاربة الحوثي ومكافحته».[44] وعليه، يظهر خطاب القوى الجنوبية في المجلس الرئاسي، في طرحه الإعلامي، أكثر جدية في إنهاء سلطة المليشيات الحوثية في صنعاء، مقارنة بخطاب التهدئة الذي تتبناه قوى يمنية أخرى، بما فيها رئيس المجلس رشاد العليمي. كما سخّرت هذه القوى اليمنية خطابها الإعلامي لمهاجمة المجلس الانتقالي الجنوبي، على حساب التوجه نحو استعادة الدولة اليمنية وعاصمتها صنعاء.[45]

وتصاعدت حدة الخلاف بين رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، الدكتور رشاد العليمي، وقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي في الأشهر الأخيرة، وظهرت للملأ في خطاب العليمي في 30 ديسمبر 2025، بعد سيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي على مدينة سيئون، عاصمة وادي حضرموت.[46]

41 ياسين التميمي محلل سياسي، المساء اليمني | مجلس القيادة بلا لائحة منظمة.. 3 سنوات من الفشل والفوضى والصراعات، 17 فبراير 2025، قناة بلقيس الفضائية.

42 المصدر السابق.

43 المصدر السابق.

44 اللواء عيدروس الزبيدي، مصدر سابق.

45 مؤتمر في نيويورك لدعم اليمن ومبالغة في الوفد المرافق | من الاخر، 20 يناير 2025، قناة يمن شباب الفضائية.

46 قوات «الانتقالي» تفرض سيطرتها على مدينة سيئون ووادي حضرموت، 3 ديسمبر 2025، القدس العربي.

وجاء في كلمة العليمي: «.. بصفتي رئيساً للدولة وقائداً أعلى للقوات المسلحة، وجهت في حينه بمنع أي تحركات عسكرية أو أمنية خارج إطار الدولة أو دون أوامر صريحة من القيادة العليا. غير أن هذه التوجيهات قوبلت، للأسف، بتجاهل واضح، ومضت التشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في تنفيذ تحركات أحادية، في سلوك لا يمكن توصيفه إلا كتمرد مرفوض، لا تبرره أي ذرائع ولا تغطيه أي شعارات..».[47]"

كما نالت دولة الامارات العربية المتحدة، شريك المملكة العربية السعودية المتبقي من التحالف العربي، نصيب مهم من هذا الخطاب، عندما قال العليمي: ".. تأكد بشكل قاطع ثبوت قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بالضغط وتوجيه المجلس الانتقالي الجنوبي بتقويض سلطة الدولة والخروج عليها، من خلال التصعيد العسكري والاعتداء على مواقع القوات المسلحة والهجمات المتكررة على قبائل حضرموت والمدنيين الأبرياء..."[48]

وبرر العليمي توجيه الطيران السعودي ضربة محدودة إلى ميناء المكلا في محافظة حضرموت[49]، التي كانت تقع حينها تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، بقوله: «.. تأكد أيضاً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بشحن سفينتين من ميناء الفجيرة، مملوءتين بالسلاح وعربات القتال العسكرية، وإفراغهما في ميناء المكلا دون تصريح..».[50]"

وطالب العليمي جميع القوات الإماراتية بالخروج من الأراضي اليمنية خلال 24 ساعة،[51] معلناً حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة 90 يوماً. كما ألغى اتفاقية الدفاع المشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وفرض حظراً جوياً وبرياً على جميع الموانئ والمنافذ الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية لمدة 72 ساعة.[52]

في المقابل، رد المجلس الانتقالي الجنوبي على الخطاب أعلاه عبر ممثله الخاص للشؤون الخارجية، عمرو البيض، بقوله إن «الإجراءات» التي اتخذها المجلس الانتقالي في حضرموت هدفت إلى «تعزيز الأمن، ومكافحة الإرهاب، وقطع الإمدادات عن الحوثيين». وأوضح أن ما حدث من الجهة الأخرى هو «عمل منهجي من قِبَل العليمي لسحب الشرعية من القوات المسلحة الجنوبية، ومن الحكومة الموجودة في عدن بأكملها».[53]

وأضاف البيض أن ما حدث يمثل انقلاباً سياسياً على مجلس القيادة الرئاسي اليمني، وإعلاناً لنهاية المجلس الرئاسي نفسه، ويعكس «نهجاً أحادياً وليس تشاركياً»، ليس على المستوى الداخلي اليمني فحسب، بل على المستوى الإقليمي

47 كلمة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي، 30 ديسمبر 2025، قناة العربية.

48 المصدر السابق.

49 التحالف بقيادة السعودية ينفذ ضربة "محدودة" على ميناء المكلا بعد تفريغ شحنة أسلحة قادمة من الإمارات، 30 ديسمبر 2025، France24

50 مصدر سابق.

51 العليمي يطالب القوات الإماراتية بمغادرة اليمن وقصف أسلحة قادمة من الفجيرة، 30 ديسمبر 2025، الجزيرة نت.

52 المصدر السابق.

53 المصدر السابق.

ومستوى التحالف العربي أيضاً. وفي 7 يناير 2026، أسقط العليمي عضوية اللواء الزبيدي من مجلس القيادة الرئاسي اليمني، ليتبع ذلك بإسقاط عضوية اللواء الركن فرج البحسني بعد أسبوع.[54]

وعليه، يمكن القول إن خطاب العليمي السابق أطلق رصاصة الرحمة على مجلس القيادة الرئاسي اليمني بوصفه إطاراً تشاركياً لإدارة المناطق المحررة التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. وقد دشّن هذا الخطاب حقبة جديدة من تفرد العليمي، المدعوم سعودياً، بقرار المجلس، بعيداً عن شراكة بقية الأعضاء السبعة، وهو ما يعكس عداءً صريحاً من قِبَل العليمي لكل من المجلس الانتقالي الجنوبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، استناداً إلى توجيهات سعودية. ويُعد ذلك إعلاناً صريحاً بنهاية التحالف العربي في اليمن، ودخول الملف اليمني منعطفاً جديداً تحت الإدارة السعودية الكاملة، وتفرد المملكة بملف الأزمة اليمنية برمته.

إعلان دستوري في الجنوب

في 2 يناير 2026، اندلعت مواجهات عنيفة في صحراء حضرموت بين قوات الطوارئ اليمنية وقوات درع الوطن، المسنودتين بالطيران الحربي السعودي، من جهة، والقوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي من جهة أخرى. وجاءت هذه التطورات مباشرة بعد إعلان محافظ حضرموت سالم الخنبشي، المكلّف مؤخراً من قِبَل الدكتور رشاد العليمي بقيادة العمليات العسكرية، بدء عملية تحت مسمى «استلام المعسكرات»، بهدف تسلّم المواقع العسكرية «سلمياً»[55] من قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في صحراء حضرموت. وفي أثناء ذلك، وجّه اللواء عيدروس الزبيدي خطاباً متلفزاً حمل اسم «بيان الإعلان السياسي»، وصدر عن المجلس الانتقالي الجنوبي من مدينة عدن في 2 يناير 2026.[56]

وجاء في البيان: «يبارك المجلس الانتقالي الجنوبي الإنجازات والمكتسبات التي حققها أبناء شعبنا الجنوبي في تسلّم مسؤولية تأمين مناطقهم وإدارتها، وإنهاء الإمدادات الأمنية والإرهاب وحالة الفوضى، ووقف استنزاف مواردهم، لما تمثله من خطوة مسؤولة نحو تطلعات هذا الشعب في استعادة دولته وإعلانها، التي ستكون درعاً حصيناً ودرعاً صادقاً لمحيطها وجوارها..».[57]

وأعلن اللواء الزبيدي في البيان دخول الجنوب «مرحلة انتقالية مدتها سنتان»، داعياً إلى حوار جنوبي–شمالي برعاية دولية، وإجراء استفتاء شعبي «ينظم ممارسة حق تقرير مصير الجنوب عبر آليات سلمية وشفافة ومتسقة مع القواعد والممارسات الدولية المعتمدة، وبمشاركة مراقبين دوليين».[58]

54 مجلس القيادة الرئاسي اليمني يسقط عضوية الزبيدي ويعفي وزيرين، 7 يناير 2026، قناة الإخبارية السعودية.
55 محافظ حضرموت يطلق عملية "استلام المعسكرات"، 2 يناير 2026، قناة الإخبارية السعودية.
56 الإعلان السياسي الصادر عن المجلس الانتقالي الجنوبي، 2 يناير 2026، قناة عدن المستقلة AIC
57 المصدر السابق.
58 المصدر السابق.

وأكد البيان الدخول في مرحلة انتقالية مدتها سنتان من تاريخ الإعلان. كما أُقر إعلان دستوري «لاستعادة دولة الجنوب العربي»، يبدأ تنفيذه في 2 يناير 2028، مع نفاذه بشكل فوري في حال «عدم الاستجابة» له، أو «تعرض شعب الجنوب أو أراضيه أو قواته لأي اعتداء عسكري».[59]

وتلا ذلك البيان مباشرة إعلان دستوري لـ«دولة الجنوب العربي»، صادر عن المجلس الانتقالي الجنوبي، ومكوّن من 30 مادة موزعة على أربعة أبواب رئيسية، لتنظيم المرحلة الانتقالية لاستعادة دولة الجنوب، وفقاً للإعلان.[60]

ونص الإعلان في مادته الأولى من بابه الأول على الآتي: «دولة الجنوب العربي دولة مستقلة ذات سيادة، بحدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة المتعارف عليها دولياً، وعاصمتها عدن، وهي جزء من الأمة العربية والإسلامية، ولغتها العربية، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع».[61]

ولم تصدر ردود فعل إيجابية أو سلبية، على المستويين اليمني والإقليمي، تجاه «البيان السياسي» أو «الإعلان الدستوري» الصادرين من عدن، ما قد يفتح باب التكهنات بشأن مصير هذه الخطوة السياسية الجريئة في الجنوب مستقبلاً.

وفد الانتقالي الجنوبي في الرياض

تدحرجت كرة الثلج سريعاً في الجنوب بعد انسحاب قوات المجلس الانتقالي الجنوبي من حضرموت والمهرة.[62] واستدعت المملكة العربية السعودية عدداً كبيراً من قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي، بمن فيهم اللواء عيدروس الزبيدي، للحضور إلى الرياض خلال 48 ساعة، للقاء رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد العليمي، وقيادة قوات التحالف العربي، والوقوف على أسباب التصعيد في حضرموت والمهرة، وعقد حوار جنوبي–جنوبي في الرياض.[63] ولم يغادر اللواء الزبيدي عدن إلى الرياض مع الوفد الجنوبي، وعلى إثر ذلك، نفذت الطائرات الحربية السعودية غارات جوية على مناطق في محافظة الضالع، مسقط رأس اللواء الزبيدي، ما تسبب بسقوط ضحايا مدنيين.[64]

وفي واقعة مثيرة للاستغراب، أعلن فريق المجلس الانتقالي الجنوبي في الرياض، بتاريخ 9 يناير 2026، في بيان، «حل المجلس وجميع هيئاته وأجهزته الرئيسية والفرعية»، استعداداً لحوار جنوبي–جنوبي ترعاه المملكة.[65] وتعليقاً على إعلان

59 المصدر السابق.

60 الإعلان الدستوري لدولة الجنوب العربي، 2 يناير 2026، قناة عدن المستقلة AIC

61 المصدر السابق.

62 هل تكبد "الانتقالي" خسارة إستراتيجية؟ وإلى أي سيناريو تتجه عدن؟، 4يناير 2026، الجزيرة نت.

63 "التحالف": رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي هرب إلى مكان غير معلوم، 7 يناير 2026، صحيفة الرياض.

64 المصدر السابق.

65 قبل الحوار الجنوبي بالرياض.. بيان حل المجلس الانتقالي، 9 يناير 2026، قناة العربية.

الحل، قال المتحدث باسم المجلس الانتقالي الجنوبي، الموجود في أبوظبي، إنه «خبر مثير للسخرية»، مضيفاً أن الحل «ليس حقيقياً»، وموضحاً أن الاتصال بالوفد المفاوض في الرياض كان قد فُقد حينها.[66]

وفي البيان الصادر عن اللقاء الجنوبي في الرياض، قال عضو مجلس القيادة الرئاسي اليمني ونائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، اللواء عبدالرحمن المحرّمي: «.. لقد تأكد لنا، وبشكل واضح، أن موقف المملكة العربية السعودية، ومن خلال لقاءاتنا المباشرة مع قياداتها والمسؤولين فيها، يدعم مطالب شعبنا الجنوبي العادلة ويتوافق معها تماماً، ويدعم حقه في إيجاد حل سياسي شامل يضمن كرامته وأمنه واستقراره ومستقبله، دون فرض شروط مسبقة أو سقوف سياسية، وبما يضمن حق شعبنا الجنوبي في تحديد مستقبله السياسي وتقرير مصيره، بما في ذلك استعادة دولة الجنوب كاملة السيادة..».[67]

وبالتالي، فإن خطاب اللواء المحرّمي يؤكد توافق موقف المملكة العربية السعودية مع مطالب الجنوبيين في اليمن باستعادة الدولة الجنوبية السابقة. لكن يبدو أن هذا الخطاب لم يُقابل بالترحاب المطلوب من المواطنين في محافظات الجنوب.

"مليونيات" جماهيرية

على ضوء التطورات الصادرة من الرياض، شهدت مدن جنوب اليمن، بما فيها عدن، طيلة السبعة الأشهر من عام 2026، مظاهرات جماهيرية حاشدة دعماً للمجلس الانتقالي الجنوبي ورئيسه اللواء عيدروس الزبيدي. وأكد بيان أحد التظاهرات أن «شعب الجنوب» موحّد خلف قضيته وقيادته السياسية، ممثلةً بالمجلس الانتقالي الجنوبي، بوصفه «الحامل السياسي والوطني لقضية الجنوب».[68].

وجدد البيان «التفويض الشعبي الكامل» للزبيدي والمجلس الانتقالي الجنوبي لقيادة المرحلة السياسية والنضالية حتى تحقيق الأهداف الوطنية، مع «التمسك الراسخ بالهدف الوطني الجنوبي» المتمثل في استعادة دولة الجنوب «كاملة السيادة على أرضها وحدودها المعترف بها»، ورفض «أي صيغ تنتقص من هذا الهدف».[69]

وفتحت التطورات في مشهد القوى اليمنية المناوئة للحوثيين، والمتمثلة في تفجر الصراع العلني بين رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، والمملكة العربية السعودية من جهة، وأنصار المجلس الانتقالي الجنوبي من جهة أخرى، وخروج دولة الإمارات العربية المتحدة من المشهد اليمني برمته، الباب على مصراعيه أمام سيناريوهات محتملة غير مبشرة بشأن

66 إعلان حلّ المجلس الانتقالي الجنوبي وإلغاء هيئاته تمهيداً لمؤتمر جنوبي شامل، واتهامات للرياض بـ "احتجاز وفد الانتقالي"، 9 يناير 2026، BBC NEWS عربي.

67 أبو زرعة المحرمي: أدعو المجتمع الدولي لدعم مسار الحوار الجنوبي الذي ترعاه السعودية، 18 يناير 2026، قناة العربية.

68المصدر السابق.

69 المصدر السابق.

الهدف المعلن لتدخل المملكة العربية السعودية في اليمن، والمتمثل في محاربة الجماعة الحوثية واستعادة العاصمة اليمنية صنعاء.

كما أن احتمال تغيّر المشهدين السياسي والعسكري في محافظات الجنوب، وقابلية تشكّل واقع مختلف عما سبق، قد يمنحان رئيس المجلس الرئاسي والمملكة العربية السعودية فرصاً أكبر للهيمنة على الأراضي اليمنية المحررة، التي تشكل المحافظات الجنوبية أكثر من 80 في المئة منها. وفي المقابل، قد يتطور الرفض الشعبي لهيمنة العليمي على الجنوب ليصبح وقوداً لتفجر صراع طويل الأمد، يهدد أمن البلاد واستقرارها، وأمن الإقليم وربما العالم.

صورة (5): انطلاق اللقاء التشاوري الجنوبي في الرياض (صحيفة الشرق الأوسط)

الجزء الثاني: محاور وزوايا الخطاب السياسي اليمني

ليس غريباً أن تتعدد وتتباين زوايا الخطاب السياسي اليمني المناهض للجماعة الحوثية، نظراً إلى تعدد مكونات الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً «الشرعية»، المثقلة بإرث الصراعات البينية الداخلية، وتباين أجنداتها ومشاريعها الخاصة.

وعليه، فإن هذه الورقة تناقش أربعة محاور جوهرية فقط في هذا الخطاب، نظراً إلى أهمية تبعاتها في فشل الحكومة اليمنية الشرعية في خلق توجه موحد داخل اليمن عموماً، والمحافظات الشمالية خصوصاً، لمقاومة الهيمنة الأيديولوجية الحوثية، ما أفضى إلى إعاقة مساعي تحرير العاصمة اليمنية صنعاء من قبضة الجماعة واستعادة مركز الدولة اليمنية.

1) التهدئة مع الحوثي

ظل خيار التهدئة مع الجماعة الحوثية أحد أهم زوايا خطاب القوى اليمنية المهيمنة على المشهدين السياسي والعسكري منذ تفجر الأزمة مع الحوثيين في عام 2014. فقد زار وفد رئاسي رسمي معقل زعيم الجماعة الحوثية عبدالملك الحوثي في محافظة صعدة مطلع عام 2015. وضم الوفد الرئاسي كلاً من مستشار الرئيس عبدالكريم الإرياني، ورشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي الحالي، من حزب المؤتمر الشعبي العام، وسلطان العتواني من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ويحيى منصور أبو إصبع من الحزب الاشتراكي، وعبدالوهاب الآنسي من حزب التجمع اليمني للإصلاح، وصالح الصماد من الجماعة الحوثية. ووصف عبدالكريم الإرياني، مستشار الرئيس عبدربه منصور هادي، هذا اللقاء بأنه «مثمر».[70]

لكن «المفاجأة» حينها جاءت من حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي توصل إلى اتفاق تهدئة مع خصومه التاريخيين، الحوثيين، قضى بوقف المعارك والمواجهات بينهما.[71] وصرح الناطق الرسمي باسم الإصلاح، سعيد شمسان، بأن الاتفاق «يأتي تعزيزاً للاتفاقات التي وُقعت في إطار الإجماع الوطني، وتأكيداً على ضرورة التعاون في تنفيذها من قِبَل الإصلاح ومن قِبَل الإخوة الحوثيين».[72]

وبالرغم من أن سنوات الحرب مع الجماعة الحوثية قد تجاوزت أحد عشر عاماً، فإن زاوية التهدئة لم تغب عن خطاب القوى اليمنية الشمالية على وجه الخصوص، بدعوى أن الحرب لم تكن «معقولة» في السابق، ولم تعد ممكنة الآن.[73]

---

70 لجنة مشتركة لتنفيذ اتفاق السلم باليمن، 07 يناير 2015, الجزيرة نت.

71 اتفاق مفاجئ بين الحوثيين وحزب الإصلاح الإسلامي.. لإنهاء المعارك، 29 نوفمبر 2014، صحيفة الشرق الاوسط.

72 مصالحة الاصلاح مع ''أنصار الله'' نص الاتفاقية بين الطرفين، 29 نوفمبر 2014، شبوة برس.

73 مصطفى النعمان: الكاتب والمفكر ونائب وزير الخارجية اليمني المعين مؤخرا ومستشار رشاد العليمي، لماذا يدفع اليمن ثمن المشروع الحوثي؟، 25 يناير 2025، سكاي نيوز عربية.

ووفقاً لهذا الخطاب، فإن الجماعة الحوثية حالياً ليست كما كانت في عام 2015، بل أصبحت قوة عسكرية «منضبطة»، لها «هدف واحد»، و«تأتمر بأمر واحد»، مع أن مواجهة الحوثي عسكرياً لم تكن ضمن الأجندات في السابق، حين كان في فترة أضعف.[74]

وذهب خطاب الكاتب مصطفى نعمان، الذي يشغل حالياً منصب نائب وزير الخارجية اليمني ومستشار رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، إلى القول إن «إضعاف الحوثيين دون وجود بديل قوي قد يترك فراغاً يصعب ملؤه، بحيث يمكن أن تملأه تنظيمات مثل القاعدة أو داعش، مما يهدد أمن اليمن والمنطقة بأسرها». ولم يَرُق هذا التصريح لغالبية اليمنيين، وعدّوه قبولاً فعلياً بسلطة الأمر الواقع الحوثية.[75]

2) استعادة الدولة

في الحالة اليمنية، يحمل مفهوم «استعادة الدولة» في الخطاب السياسي اليمني أكثر من مدلول، خصوصاً بعد فشل الحكومة المعترف بها دولياً في هزيمة الجماعة الحوثية عسكرياً، واستعادة الأراضي التي تسيطر عليها الجماعة في الشمال بعد كل هذه السنوات.

وفي أول خطاب له من مدينة عدن منذ «خروجه» من العاصمة اليمنية صنعاء، صرح الرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي، في 21 مارس 2015: «لقد غادرت صنعاء، عاصمة الجمهورية اليمنية، مكرهاً بعد أن سيطرت المليشيات الحوثية المسلحة عليها... معلنة بذلك انقلاباً عسكرياً مكتمل الأركان بعد التنصل من كافة التفاهمات السياسية مع مختلف الأطراف».[76]

وأكد هادي في خطابه ضرورة انسحاب القوات واللجان الحوثية من وزارات الدولة اليمنية ومؤسساتها، والعمل على «رفع علم الجمهورية اليمنية على جبال مرّان في صعدة بدلاً من العلم الإيراني»، بحسب قوله. وأضاف أن الشعب اليمني، بمذهبيه الزيدي والشافعي، «لن يقبل بما جرى من اتفاق بين المليشيات الحوثية وإيران».[77]

لكن، في تغير جوهري في زاوية استعادة الدولة اليمنية ضمن الخطاب السياسي الرسمي اليمني الذي بدأه الرئيس هادي قبل عشر سنوات، وجّه رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، في 22 مايو 2025، بمناسبة العيد الخامس

74 مصطفى النعمان ، المصدر السابق.

75 من حساب د. محمد جميح على منصة X .

76 اول خطاب للرئيس عبدربة منصور هادي من عدن 21 مارس 2015، موقع يوتيوب.

77 المصدر السابق.

والثلاثين لقيام الجمهورية اليمنية، ومن عدن أيضاً، بوصلة خطابه بشكل ملحوظ نحو الجنوب، في ظل غياب تام لبنود استعادة الدولة اليمنية المهمة التي ذكرها هادي في خطابه السابق بعد فراره من صنعاء.

واستهل العليمي خطابه بالقول: «لقد كانت الروح الجنوبية سبّاقة إلى الحلم الوحدوي نشأةً وفكراً وكفاحاً، فكان النشيد جنوبياً، والراية جنوبية، والمبادرة جنوبية بامتياز، في مشهد تاريخي يعكس صدق النوايا ونبل المقاصد..».[78]"

في المقابل، يشير خطاب اللواء عيدروس قاسم الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي ونائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، إلى مسار مختلف تماماً عما سبق من خطابات. فبالإضافة إلى العمل على استعادة الدولة اليمنية من المليشيا الحوثية ضمن مجلس القيادة الرئاسي، يصر المجلس الانتقالي الجنوبي على استعادة دولة الجنوب السابقة تحت مسمى «دولة الجنوب العربي».

وفي مقابلة خاصة مع سكاي نيوز عربية، في 22 يناير 2025، قال الزبيدي: «نحن، كمجلس انتقالي، جسم فاعل داخل مجلس القيادة الرئاسي، ولدينا مشروع هو استعادة دولة الجنوب العربي بحدودها التي نحن مسيطرون عليها بشكل كامل، لكن هذا المشروع يأتي بعد إنهاء الحوثي، بالتنسيق مع كل المكونات في مجلس القيادة الرئاسي. هذا مشروع سياسي يأتي بمفاوضات سياسية بعد إنهاء الحوثي، إن شاء الله تعالى».[79]

وبالرغم من الدعم الكبير الذي تتلقاه الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً من قِبَل دول التحالف العربي في حربها ضد الجماعة الحوثية، يبدو أن هدف استعادة الدولة اليمنية بعاصمتها صنعاء لا يزال حبيس الخطاب الإعلامي، ولم يتحول إلى واقع ملموس حتى الآن.

3) الوحدة اليمنية

تظل الوحدة اليمنية أحد أهم بنود الخطاب السياسي الرسمي، إن لم تكن أهمها. ففي خطابه الأول بعد التوقيع على اتفاق السلم والشراكة بين الحكومة اليمنية والجماعة الحوثية، في 22 سبتمبر 2014، قال الرئيس اليمني حينها، عبدربه منصور هادي، إنه بهذا الاتفاق سيتمكن اليمنيون من «تجاوز» المحن التي «تعصف» باليمن، الذي وصفه هادي بأنه «يمن الجمهورية والوحدة والديمقراطية»، وهي المصطلحات نفسها التي كان الرئيس السابق علي عبدالله صالح يرددها في خطاباته المختلفة قبل تنحيه أمام ضغوط الثورة الشعبية عام 2011.[80]

78 خطاب رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي بمناسبة الذكرى الـ 35 لعيد الوحدة 22 مايو 2025، قناة عدن الفضائية الحكومية AdenTV.
79 مقابلة خاصة لسكاي نيوز عربية مع نائب رئيس مجلس القيادة في اليمن عيدروس الزبيدي، 22 يناير 2025، سكاي نيوز عربية.
80 كلمة الرئيس هادي عقب التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية والسياسية، 21 سبتمبر 2014، موقع يوتيوب.

وكرر الرئيس هادي التأكيد على أهمية الوحدة اليمنية في خطابه الأول من عدن، في 21 مارس 2015، بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، إذ أكد أن انتقاله إلى مدينة عدن واتخاذها «عاصمة مؤقتة» للبلاد ليس «إيذاناً بانفصال الجنوب»، كما «روّجت» المليشيات الحوثية حينها.[81]

كما أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي أهمية الوحدة اليمنية بالنسبة إليه، عبر خطاب متلفز من عدن بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لتحقيق الوحدة اليمنية، في 22 مايو 2025، بقوله إن التجارب السابقة في البلاد أثبتت أن «بناء اليمن الحديث» لا يمكن أن يتحقق إلا عبر ثلاثة شروط، تتمثل في «حماية النظام الجمهوري، وترسيخ التعددية، وبناء وحدة متكافئة».[82]

وبالرغم من مشاركة الجنوبيين مع الحكومة اليمنية والتحالف العربي في الحرب على المليشيات الحوثية، فإن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي ونائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي صرح بأن «قضية الجنوب لها الأولوية في المفاوضات اليمنية–اليمنية»، وهو ما اتفق عليه أعضاء مجلس القيادة الرئاسي اليمني كافة.[83] كما أن «شعب الجنوب» هو من يقرر البقاء ضمن دولة الوحدة اليمنية، أو في دولة اتحادية، أو العودة إلى حدود ما قبل عام 1990، وفقاً لخطاب الزبيدي، الذي يعتقد أن «الأغلبية الساحقة» من الجنوبيين تفضل الخروج من دولة الوحدة اليمنية.[84]

وتبدو الهوة عميقة بين خطاب الزبيدي من جهة، وخطاب هادي سابقا والعليمي لاحقا من جهة أخرى، بشأن الوحدة اليمنية، وهو ما يشكل العائق الأهم أمام توحيد جهود مكافحة الجماعة الحوثية بشكل جوهري، في ظل تلاقي سرديات الخطاب الحوثي مع خطاب الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في هذا الشأن.

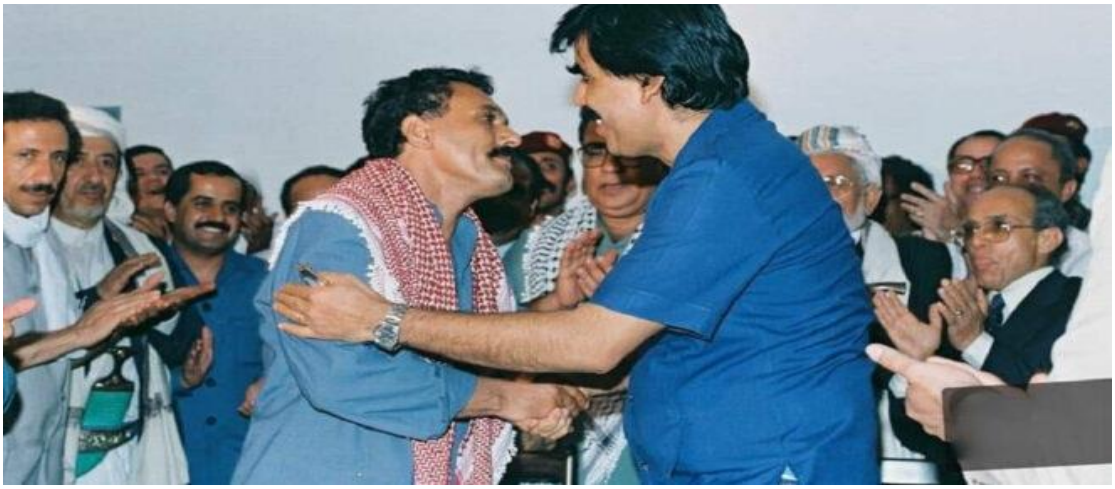

صورة (6): على هامش توقيع اتفاقية الوحدة اليمنية بين رئيسي اليمن الشمالي واليمن الجنوبي في 1990 (الميدان اليمني)

81 مصدر سابق.

82 مصدر سابق.

83 ما الذي فعلته السعودية والحوثيون لجنوب اليمن؟ عيدروس الزبيدي يتحدث ل بي بي سي، 21 سبتمبر 2023، BBC NEWSعربي.

84 المصدر السابق.

4) مشاريع خاصة

إجمالاً، تتعدد المشاريع السياسية الخاصة في اليمن بتعدد القوى السياسية والعسكرية المؤثرة في البلاد. فحزب التجمع اليمني للإصلاح، ذو التوجه الإسلامي، يمتلك أضخم ماكينة إعلامية في اليمن، تشمل قنوات تلفزيونية فضائية خاصة تحظى بتمويل مادي جيد، مثل قنوات سهيل وبلقيس (قبل إغلاقها مؤخرا) ويمن شباب والمهرية، التي تبث جميعها من تركيا، التي باتت مقراً رئيسياً لكوادر الحزب وممولية من رجال الأعمال بعد اندلاع الحرب عام 2015، بالإضافة إلى قنوات تلفزيونية وإذاعات أخرى تدور في فلكه السياسي والأيديولوجي.

كما أن المؤتمر الشعبي العام، ذا التركيبة الرئاسية العائلية، الذي أسسه الرئيس اليمني الأسبق علي عبدالله صالح، شأنه شأن معظم أنظمة الحكم الجمهوري في الدول العربية التي سقط أغلبها مؤخراً، قد انقسم على أرض الواقع إلى أجنحة متعددة ومتناحرة من «المؤتمريين».[85] ويتزعم الشق الأول رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، رشاد العليمي، وتدعم خطابه، في مجمله، قناتا اليمن وعدن الفضائيتان الحكوميتان، اللتان تبثان حالياً من العاصمة السعودية الرياض، كما تشكل قناة اليمن اليوم الفضائية التابعة للحزب رافداً إعلامياً لهذا الخطاب. أما الشق الثاني من المؤتمر، فيمثله ابن شقيق الرئيس علي عبدالله صالح، العميد طارق صالح، عضو مجلس القيادة الرئاسي، الذي يمتلك قناة الجمهورية الفضائية حديثة العهد، التي تبث برامجها من مدينة المخا في الساحل الغربي اليمني، معقل العميد. أما الشق الثالث، فلا يزال في صنعاء بقيادة الشيخ صادق أمين أبو راس، الذي يواجه ضغوطاً لإضعاف دوره هناك.

لكن، على الرغم من تلك الآلة الإعلامية التلفزيونية الضخمة، مضافاً إليها الإذاعات والمنصات الإلكترونية والإعلام الحكومي الرسمي، فضلاً عن مراكز الأبحاث المستقلة التي يديرها أبناء المحافظات الشمالية، فإنها لم تُحدث تأثيراً ملموساً في واقع تلك المحافظات في شمال البلاد ضد الجماعة الحوثية.

جنوباً، يوظف خطاب المجلس الانتقالي الجنوبي قناة عدن المستقلة «AIC»، التي تبث من معقله في مدينة عدن، بالإضافة إلى إذاعة واحدة على أقل تقدير لخدمة خطابه، إلى جانب عدد من المنصات الإعلامية الإلكترونية ومراكز أبحاث قليلة تتشارك مع المجلس الانتقالي الجنوبي الأيديولوجيا والأهداف ذاتها.

وعليه، فمن الطبيعي أن تتعدد زوايا الخطاب السياسي اليمني المناهض للجماعة الحوثية، خدمةً للمشاريع الخاصة للقوى اليمنية المذكورة أعلاه، والمشاركة في مجلس القيادة الرئاسي اليمني والحكومة المعترف بها دولياً، والتي لم تسلم من صراعات بينية حقيقية.

85 في ذكرى تأسيسه.. المؤتمر الشعبي باليمن يواجه تحديات انقساماته، 24 اغسطس 2024، الجزيرة نت.

الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة التحليلية إلى عدد من الاستنتاجات المهمة بشأن انعطافات خطاب الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وزواياه وتداعياته، من أهمها:

• شكّلت زاوية «التهدئة» مع الجماعة الحوثية مرتكزاً أساسياً في خطاب الحكومة اليمنية، منذ اتفاق السلم والشراكة، مروراً بمختلف الانعطافات الجوهرية في الأزمة اليمنية، ما أدى إلى إضعاف هذا الخطاب وفقدانه المصداقية بشأن جدية صراعه مع الجماعة الحوثية.

• بالرغم من بوادر الشك التي أبداها الخطاب السياسي اليمني المناهض للجماعة الحوثية بشأن التزام الجماعة بالاتفاقات المبرمة بين الفرقاء اليمنيين، منذ اتفاق السلم والشراكة وملحقه الأمني عام 2014، فإن قوى كبرى في الحكومة المعترف بها لا تزال تتحدث عن إمكانية عقد اتفاقات سلام مع الحوثيين.

• كشفت الأزمة اليمنية عن البراغماتية التي يتسم بها خطاب حزب التجمع اليمني للإصلاح في تعاطيه مع الجماعة الحوثية، مقارنة بخطاب الكيانات اليمنية الأخرى المناوئة للحوثيين في الحكومة اليمنية.

• ظلت سرديات الخطاب السياسي اليمني، بشقه الشمالي في الحكومة، في حالة تنظير لأكثر من أحد عشر عاماً، دون أن تتحول إلى وقود محرّك لرفض شعبي داخل مناطق سلطة الجماعة الحوثية في المحافظات الشمالية.

• أربك إعلان تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي خطاب القوى التقليدية اليمنية المهيمنة على المشهدين السياسي والعسكري بشكل كبير، ما جعل هذا الخطاب يسلك انعطافات ويتبنى رؤى تحمي الجنوب، لكنها أيضا لا تتخلى عن مبدأ تحرير صنعاء وإسقاط حكم الحوثيين.

• أظهر خطاب المجلس الانتقالي الجنوبي جدية أكبر من شركائه اليمنيين في الحكومة اليمنية في السعي إلى القضاء على الجماعة الحوثية واستعادة الدولة.

• بالرغم من محاولات الخطاب السياسي الرسمي للحكومة اليمنية استمالة الجنوبيين في المجلس الانتقالي الجنوبي للبقاء ضمن دولة الوحدة، فإن المجلس الانتقالي الجنوبي يفضّل استعادة دولة الجنوب بحدودها السابقة.

• أظهر خطاب حزب التجمع اليمني للإصلاح تحاملاً ملحوظاً على المجلس الانتقالي الجنوبي، مقارنة بخطاب القوى اليمنية الأخرى المشاركة في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً.

• أدى تشظي خطاب مكونات الحكومة الشرعية إلى زوايا متعددة تخدم أجنداتها الخاصة، ما أسهم في إضعاف هذا الخطاب وإفراغه من الجدية في مناهضة الجماعة الحوثية.

• أسهم توجه خطاب القوى الشمالية الفاعلة في الحكومة اليمنية، وحصر شرعية الدولة اليمنية في مكوناتها فقط، بعيداً عن الواقع الذي أفرزته الحرب، في جر هذه القوى إلى صراعات قاتلة مع مكونات يمنية أخرى شريكة لها، وفي مقدمتها المجلس الانتقالي الجنوبي.

• انحرفت بوصلة الخطاب السياسي والعسكري الذي يتبناه رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، مؤخراً، عن مضمون الخطاب الذي أطلقه الرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي عام 2015؛ إذ هاجم خطاب العليمي المجلس الانتقالي الجنوبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بحدة، واتخذ قرارات أقصت المجلس من الشراكة التي بنيت على اتفاق ومشاورات الرياض، بدلاً من التركيز على تحقيق الأهداف المعلنة لعاصفة الحزم.

• لم ينحرف مضمون خطاب الجنوبيين في المجلس الانتقالي الجنوبي عن هدف استعادة الدولة الجنوبية السابقة ومحاربة الحوثيين، بالرغم من التطورات العسكرية والسياسية السلبية التي تعرض لها أنصار المجلس في حضرموت والمهرة وعدن، ومحاولة حل المجلس من الرياض.

• أصبحت المملكة العربية السعودية الفاعل الوحيد في المشهد اليمني المناوئ للجماعة الحوثية بعد خروج دولة الإمارات العربية المتحدة، في مقابل الدور الإيراني الداعم للجماعة الحوثية، التي تسيطر على معظم جغرافيا شمال اليمن.

التوصيات

• توصي الدراسة مكونات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا بتحديد مفهوم واضح وموحد لـ«استعادة الدولة»، وربطه بأهداف سياسية وعسكرية قابلة للتنفيذ، بعيدا عن الشعارات العامة والمتناقضة.

• توصي الدراسة بالفصل بين مسار مواجهة الجماعة الحوثية ومسار معالجة قضية الجنوب، بما يضمن عدم توظيف أي من المسارين لتعطيل الآخر أو إضعاف الشراكة بين القوى المناهضة للحوثيين.

• توصي الدراسة بإخضاع أي اتفاق تهدئة أو سلام مع الجماعة الحوثية لضمانات وآليات رقابة واضحة، وجداول زمنية ملزمة، وعدم تقديم تنازلات أحادية من دون مقابل سياسي أو ميداني.

• توصي الدراسة الخطاب الرسمي بالتمييز بين التهدئة الإنسانية والتسوية السياسية أو القبول بسلطة الأمر الواقع الحوثية، وشرح أهداف أي تفاهمات وحدودها للرأي العام بوضوح.

• توصي الدراسة القوى السياسية والإعلامية المناهضة للجماعة الحوثية بوقف توظيف وسائل الإعلام في الصراعات البينية، وتوجيه جهودها نحو كشف ممارسات الجماعة ومواجهة خطابها الأيديولوجي.

• توصي الدراسة بتبني خطاب موجه إلى السكان في مناطق سيطرة الجماعة الحوثية، يركز على قضاياهم المعيشية وحقوقهم وانتهاكات الجماعة بحقهم، بدلاً من الاكتفاء بالشعارات السياسية العامة.

• توصي الدراسة الحكومة اليمنية بربط خطابها السياسي بتحسين أداء مؤسساتها في المحافظات الواقعة تحت سيطرتها، وتوفير الخدمات وانتظام الرواتب وتعزيز الأمن، بما يقدم نموذجاً أكثر إقناعاً من سلطة الجماعة الحوثية.

• توصي الدراسة الأطراف الإقليمية والدولية الراعية للعملية السياسية بضمان تمثيل مختلف القوى اليمنية، وعدم حصر إدارة الملف اليمني بطرف واحد، بما يحول دون تحول التسوية إلى أداة لخدمة أجندات خارجية.

نبذة عن الباحث:

مبارك عامر بن حاجب

خبير في تحليل الخطاب الإعلامي

باحث غير مقيم في مركز سوث 24 للأخبار والدراسات

الآراء الواردة في الدراسة تعكس رأي المؤلف، وليس بالضرورة موقف مركز سوث24

South24 Center for News and Studies
Main Office: Switzerland & Aden
south24.org - south24.net
info@south24.org